

العلاقة بين علم اللسان

وعلم المنطق عند

الفيلسوف الفارابي

مازن الوعر

* مدخل

عاش الفارابي - أبو نصر محمد بن طرخان المتوفى سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة للهجرة - في عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية وانفتاحها على الحضارات الأخرى، بسبب نشاط حركة الترجمة إلى العربية وتشجيع الخلفاء والأمراء لها.

وأقبل المشتغلون بالمنطق والفلسفة على التراث الفلسفي اليوناني إقبالاً شديداً فقاموا بترجمة كتب أرسطو وأفلاطون وشرحها والتعليق عليها، وحاولوا إدخال مفاهيم المنطق في جوانب الحياة المختلفة، وكان الفارابي أحد هؤلاء الذين اهتموا بدراسة فلسفة أرسطو وأفلاطون دراسة مقارنة في كتابه : (الجمع بين رأيي الحكيمين). ولكنه عندما حاول التأسيس لعلم المنطق في الثقافة العربية في عصره اصطدم بمشكلة المصطلح الفلسفي العربي، كما اصطدم بالتعارض الكبير القائم بين علم النحو - أساس الثقافة العربية - وبين المنطق، ولاسيما بعد مناظرة متى بن يونس مع السيرافي وما نتج عنها من بروز الخلاف بين هذين العالمين على نحو حاد.

ومن هنا جهد الفارابي في سبيل إعادة ترتيب العلاقة بين الألفاظ والمعقولات - بين النحو والمنطق - على أساس أن ترجمة مصطلحات علم المنطق إلى العربية تعد الخطوة الأولى الضرورية لتأسيس المنطق في ثقافة تقوم أساساً على النحو، هذا من جهة، ومن

جهة أخرى فإن اللسانيات لها أهمية بالغة في البحث الفلسفي. فاللغة هي المدخل الأساسي لدراسة المنطق.

لقد اهتم الفارابي بدراسة نشأة اللغة وأصواتها وعلاقتها التركيبية ودلالاتها، فكان يعرض لهذه الأمور كلما سمح له السياق في كتبه المختلفة.

إن اهتمام الفارابي بتنظيم العلاقة بين النحو والمنطق يدل على الأهمية البالغة التي كان يوليها لهذه المسألة التي شغلت الأوساط العلمية في عصره، وهذا ما سوف نبينه في الظواهر التالية من كتابات الفارابي.

1. مظاهر البحث اللساني عند الفارابي:

تمثلت دراسة الفارابي للغة في المظاهر الصوتية، واللفظية، ثم الدلالية. وفي الصفحات التالية سوف نتعرف على كل مظهر من هذه المظاهر الثلاثة.

أ. المظهر الصوتي:

برز حديث الفارابي عن الجوانب الصوتية في أوضح صورة من خلال كتابه الهام، الحروف، حيث ينطلق من أن العوام والجمهور هم أسبق زمنياً من الخواص (ويعني بالخواص: الفلاسفة والجدليين والسوفسطائيين وواضعي النواميس والمتكلمين والفقهاء)، وبالتالي فإن معارف العوام تسبق معارف الخواص، وإذن: فأولى مراحل نشأة المعرفة هي مرحلة المعارف المشتركة التي تبدأ في التكوّن عندما تقيم جماعة بشرية ما «في مسكن وبلد محدود، ويُفطرون على صور وخلق في أبدانهم محدودة، وتكون أبدانهم على كيفية وأمزجة محدودة، وتكون أنفسهم معدةً ومسددةً نحو معارف وتصورات وتخيلات بمقادير

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

محدودة في الكمية والكيفية، فتكون هذه أسهل عليهم من غيرها، وتكون أعضاؤهم معدة لأن تكون حركتها إلى جهات ما وعلى أنحاء أسهل عليها من حركتها إلى جهات آخر وعلى أنحاء آخر، والإنسان... من أول ما يفطر ينهض ويتحرك نحو الشيء الذي تكون حركته إليه أسهل عليه بالفطرة...، فتنهض نفسه إلى أن يعلم أو يفكر أو يتصور أو يتخيل أو يتعقل كل ما كان استعداده له بالفطرة أشد وأكثر، فإن هذا هو الأسهل عليه. وأول ما يفعل شيئاً من ذلك يفعل بقوة فيه بالفطرة وبملكة طبيعية لا باعتماد له سابق قبل ذلك ولا بصناعة، وإذا كرر فعل شيء من نوع واحد مراراً كثيرة حدثت له ملكة اعتيادية. وإذا احتاج أن يعرف غيره ما في ضميره... استعمل الإشارة إليه أولاً في الدلالة على ما كان يريد من يلمس تفهيمه - إذا كان من يلمس تفهيمه بحيث يبصر إشارته - ثم استعمل بعد ذلك التصويت. وأول التصويتات النداء، فإنه بهذا ينتبه كل من يلمس تفهيمه أنه هو المقصود...، وذلك حينما يقتصر في الدلالة على ما في ضميره بالإشارة إلى المحسوسات. ثم من بعد ذلك يستعمل تصويتات مختلفة يدل بواحد واحد منها على واحد واحد مما يدل عليه بالإشارة إليه وإلى محسوساته، فيجعل الكل مشار إليه محدود، تصويتاً ما محدوداً لا يستعمل ذلك التصويت في غيره»⁽¹⁾.

يتضح مما سبق أن الفارابي قد تحدث عن المرحلة الأولى لتكون اللغة - وهي مرحلة الإشارة - معيداً هذا الأمر إلى الفطرة البشرية التي تسعى إلى التواصل مع الآخر، وقد لاحظ أن هذه المرحلة تبدأ على أنها ملكة ثم تتحول إلى عادة بحكم التكرار. والملاحظة المهمة التي ذكرها الفارابي هي أن الإنسان يجعل كل مشار إليه تصويتاً محدداً، وهذا يعني أن الموجود سابق على الاسم وأن صورته الذهنية سابقة على لفظه، وللتعبير عن هذا الموجود يقوم الإنسان بالتصويت ومن تطور التصويت تنشأ اللغة.

وفي الحديث التالي ينتقل الفارابي ليشرح كيفية حدوث الألفاظ واختلاف النطق وبالتالي اختلاف اللغات وتميز كل واحدة من الأخرى، فيقرر أن:

« تلك التصويتات إنما تكون من القرع بهواء النَّفْس بجزء أو أجزاء من حلقة أو بشيء من أجزاء ما فيه وباطن أنفه أو شفتيه ، فإن هذه هي الأعضاء المقروعة بهواء النَّفْس، والقارع أولاً هي القوة التي تسرّب هواء النفس من الرئة وتجويف الحلق أولاً فأولاً إلى طرف الحلق الذي يلي الفم والأنف، وإلى ما بين الشفتين ، ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان وإلى الأسنان، فيقرع به ذلك الجزء فيحدث من كل جزء يضغطه اللسان عليه وقرعه به تصويت محدود، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم فتحديث تصويتات متوالية كثيرة محدودة» (2).

إن كلام الفارابي هذا أقرب إلى علم التشريح أو ما يسمى اليوم باللسانيات البيولوجية ويعد من أهم أسس الصوتيات العامة، لكن تدخل الفلسفة في حديثه عن الأصوات يظهر في النص التالي حين يحلل أسباب اختلاف الألفاظ واللغات البشرية، يقول الرجل:

« فالذين هم في مسكن واحد وعلى خلق في أعضائهم متقاربة تكون ألسنتهم مفطورة على أن تكون أنواع حركتها إلى أجزاء من داخل الفم أنواعاً واحدة بأعيانها، وتكون تلك أسهل عليهم من حركاتها إلى أجزاء أخرى، ويكون أهل مسكن وبلد آخر،...، مفطورين على أن تكون حركة ألسنتهم إلى أجزاء من داخل الفم أسهل عليهم من حركاتها إلى الأجزاء التي كانت السنة أهل المسكن الآخر تتحرك إليها، فتتخالف حينئذ التصويتات التي يجعلونها علامات يدل بها بعضهم بعضاً على ما في ضميره مما كان يشير إليه،...، ويكون ذلك هو

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

السبب الأول في اختلاف ألسنة الأمم، فإن تلك التصويرات الأول هي الحروف المعجمة» (3).

هكذا شرح الفارابي بتعليل منطقي دقيق أسباب اختلاف الحروف من لغة إلى أخرى، سبب اختلاف مخارج تلك الحروف لدى كل أمة عن أمة أخرى، وسبب اختلاف المخارج يعود إلى ما فُطر عليه أبناء هذه الأمة من سهولة في لفظهم الأحرف قد لا تكون سهلة بالنسبة لغيرهم. وربما يعود هذا إلى عوامل البيئة والجغرافية.

بعد ذلك تأتي المرحلة الثانية من مراحل نشوء اللغات وهي مرحلة تركيب التصويرات بعضها مع بعض لتشكيل الألفاظ:

«لأن تلك الحروف إذا جعلوها علامات أولاً كانت محدودة العدد لم تف بالدلالة على جميع ما يتفق أن يكون في ضمائرهم، فيضطرون إلى تركيب بعضها إلى بعض بموالاتة حرف حرف فتحصل في ألفاظ من حرفين أو حروف، فيستعملونها علامات أيضاً لأشياء أخرى، فتكون الحروف والألفاظ الأول علامات لمحسوسات يمكن أن يشار إليها ولمعقولات تستند إلى محسوسات يمكن أن يشار إليها، فإن كل معقول كلي له أشخاص غير أشخاص المعقول الآخر، فتحدث تصويرات مختلفة، ...، وإنما يفهم من تصويرٍ تصويرٍ أنه دال عن معقول متى كان تردد تصوير واحد بعينه على شخص مشار إليه وعلى كل ما يشابهه في ذلك المعقول، ثم يُستعمل أيضاً تصوير آخر على شخص تحت معقول ما آخر وعلى كل ما يشابهه في ذلك المعقول» (4).

فالسبب الأساسي في تركيب الحروف ضمن ألفاظ هو عدم كفاية الحروف للدلالة على المعقولات وأشخاصها المجردة، ويبدو هذا التعليل مقنعاً جداً لأنه من غير المعقول أن تنشأ اللغات من الكلمات أولاً، فلا بد أن تكون الأصوات هي المرحلة الأولى.

ولما كانت اللغة برأي الفارابي نظاماً اجتماعياً تتكلمه جماعة معينة لتحقيق به وظائف معينة في المجتمع الذي تعيش فيه، وهذه اللغة تنتقل من جيل إلى آخر وتمرّ في كل طور بتحوّلات جديدة فلا بد أن تكون، بالتالي، مواضعة واتفاقاً، وإن كان الفارابي يؤكد في الوقت نفسه أن المعنى فطري ومفروز في النفس:

«فهكذا تحدث أولاً حروف تلك الأمة وألفاظها الكائنة عن تلك الحروف، ويكون ذلك أولاً ممن اتفق منهم، فيتفق أن يستعمل الواحد منهم تصويماً أو لفظة في الدلالة على شيء ما عندما يخاطب غيره، فيحفظ السامع ذلك، فيستعمل السامع ذلك بعينه عندما يخاطب المنشئ الأول لتلك اللفظة، ويكون السامع الأول قد احتذى بذلك فيقع به، فيكونان قد اصطلحا وتواطأ على تلك اللفظة، فيخاطبان بها غيرهما إلى أن تشيع عند جماعة. ثم كلما حدث في ضمير إنسان منهم شيء احتاج أن يفهمه غيره ممن يحاوره اخترع تصويماً فدلّ صاحبه عليه وسمعه منه، فيحفظ كل واحد منهما ذلك،... ولا يزال يحدث التصويتات ممن اتفق من أهل ذلك البلد إلى أن يحدث من يدبر أمرهم ويضع بالإحداث ما يحتاجون إليه من التصويتات للأمر الباقية» (5).

وهذه الألفاظ المتواضع عليها تكون أولاً للمحسوسات ثم للأفعال الفطرية ثم للأفعال الناتجة عن اعتياد، بعد ذلك يبدأ وضع الألفاظ التي تخص الصنائع العلمية. إلى أن يوتى على ما تحتاج إليه تلك الأمة.

إن فلسفة الفارابي اللسانية تقوم على أساس أن اللغة مواضعة واتفاق وأنها تنشأ أصلاً عن أصوات وحروف تشكل الألفاظ الدالة. واختلاف الأصوات وطريقة نطقها من قوم إلى قوم هو السبب في اختلاف لغات هذه الأقسام. ويعد هذا من التفكير اللساني - الصوتي

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

المتطور عند الفارابي، لأنه يشرح بتفصيل دقيق سبب اختلاف نطق الحروف بين أمة وأخرى، بطريقة تشريحية بيولوجية إلى حد ما.

ب. المظهر اللفظي (والتركيبى):

بعد أن حدثنا الفارابي عن المظهر الأول في تكون اللغة، وهو الحرف، وتآلف الحروف مشكلة الألفاظ، يشرح في النص التالي تركيب الألفاظ بعضها مع بعض لتشكيل الجمل، ويوضح أن العلاقات القائمة بين الألفاظ إنما هي انعكاس للمعاني المترتبة في الذهن. يقول:

«فإن كانت فطر تلك الأمة على اعتدال وكانت أمة ماثلة إلى الذكاء والعلم،...، نهضت أنفسهم بفطرها لأن تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما تتأتى لها في الألفاظ، فيجتهد في أن تعرب أحوالها الشبه من أحوال المعاني، فإن لم يفعل ذلك منا اتفق منهم فعل ذلك مدبرو أمورهم في ألفاظهم التي يشرعونها»⁽⁶⁾.

إذاً يتدخل المنطق في التنظيم الداخلي للجملة، ذلك أن الألفاظ ينبغي أن تأتي مشابهة للمعاني من جهة، ومتناسبة فيما بينها كتناسب المعاني في الذهن من جهة ثانية، ومن هذا المنطلق وصل الفارابي إلى نتيجة هامة: وهي أن تنوع الألفاظ إنما ينشأ عن تنوع المعاني، فتنوع الدلالة نتيجة لتنوع المدلولات، وهذا القياس المنطقي السليم يدلنا على العمق الذي كان يعالج به الفارابي الأمور، فإنه لم يكتفِ بما هو ظاهر، بل وصل إلى الأسباب العميقة وشرحها:

«والمعاني تتفاضل في العموم والخصوص، فإذا طلبوا تشبيه الألفاظ بالمعاني جعلوا العبارة عن معنى واحد يعم أشياء ما كثيرة بلفظ واحد بعينه يعم تلك الأشياء الكثيرة. وتكون للمعاني المتفاضلة

في العموم والخصوص ألفاظ متفاضلة، وللمعاني المتباينة ألفاظ متباينة»⁽⁷⁾.

ثم ينتقل ليتكلم على أحرف الزيادة ووظيفتها، فمن المنطقي أن تؤدي كل زيادة في اللفظ زيادةً في المعنى، وهذا ما توصل إليه الفيلسوف الكبير، ولا يكفي بتسجيل هذه الملاحظة حول علاقة اللفظ بالمعنى وأثر الزيادة التي تطرأ على أحدهما في الآخر، وإنما نجد يصف هذه الظاهرة بكلمات قد تبدو غريبة عن تلك التي يستخدمها النحويون العرب، لأن الفلسفة ومصطلحاتها يسيطران على فكر الفارابي ويتمثلان في لغته، يقول:

«وكما أنه في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها، كذلك تُجعل في الألفاظ حروف راتبة وحروف كأنها أعراض متبدلة على لفظ واحد بعينه، كل حرف يتبدل لعرض يتبدل، فإذا كان المعنى الواحد يثبت وتتبدل عليه أعراض متعاقبة جعلت العبارة بلفظ واحد يثبت ويتبدل عليها حرف حرف، وكل حرف منها دالٌّ على تغيير. وإذا كانت المعاني متشابهة بعرض أو حال ما تشترك فيها جعلت العبارة عنها بالألفاظ متشابهة في الأشكال ومتشابهة بالأواخر والأوائل، وجعلت أواخرها كلها أو أوائلها حرفاً واحداً فجعل دالاً على ذلك العرض. وهكذا يطلب النظام في الألفاظ تحريماً لأن تكون العبارة عن معانٍ بالألفاظ شبيهة بتلك المعاني»⁽⁸⁾.

إن الفارابي هنا يتناول جانباً صرفياً هاماً وهو صيغة الكلمة، فالمعاني المتشابهة يعبر عنها بأحرف سابقة أو لاحقة تفيد هذه المعاني، وهذا في العربية كثير، فمعنى التعدية مثلاً يعبر عنه بهمزة التعدية في أول الفعل، ومعنى النسبة يعبر عنه بياء مشددة في آخر الاسم، وهكذا.

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

إنَّ الفارابي هنا لم يتناول اللغة من وجهة نظر النحوي، وإنما تناولها من جانب فلسفي - منطقي، فرأى أن هذه الزيادات في اللفظ قد اقتضتها زيادة ما طرأت على المعنى. وهذا يقودنا إلى ملاحظة أن الفارابي يقوم المعنى على اللفظ، وسنتحقق من ذلك عند حديثنا عن المظهر الدلالي.

والملاحظة الأخرى أنه يعبر بكلمات مثل : (راتبة) بمعنى أصلية، و(متبدلة) بمعنى زائدة، و(عرض) بمعنى صفة، وكلها كلمات ذات طابع منطقي بحت.

ويتابع الفارابي في معرض حديثه عن الألفاظ وترتيبها في الجملة تبعاً لترتيب المعاني فيصل إلى أساليب توسيع التعبير في اللغة، وهي متعددة يذكر منها على سبيل المثال : الأضداد والمشارك اللفظي والترادف والمجاز، يقول:

«ويبلغ من الاجتهاد في طلب النظام وشبه الألفاظ بالمعاني إلى أن تجعل اللفظة الواحدة دالة على معانٍ متباينة الذوات متى تشابهت بشيء ما غير ذلك وعلى أدائها وإن كان بعيداً عنها جداً فتحدث الألفاظ المشككة.

ثم يبين لنا شبه الألفاظ بالمعاني،...، فيطلب أن يجعل في الألفاظ ألفاظ تعم أشياء كثيرة من حيث هي ألفاظ كما أن في المعاني معاني تعم الأشياء كثيرة المعاني، فتحدث الألفاظ المشتركة من غير أن يدل كل واحد منها على معنى مشترك. وكذلك يجعل في الألفاظ ألفاظ متباينة من حيث هي ألفاظ فقط كما أن في المعاني معاني متباينة فتحصل ألفاظ مترادفة»⁽⁹⁾.

إذاً يُعرّف الفارابي هذه المصطلحات (من حيث معناها اللغوي) بأسلوب منطقي عقلي واضح، فالألفاظ المشككة - أو التي نسميها

الأضداد - تطلق على معانٍ متباينة متباعدة، والألفاظ المشتركة لاتدل على اشتراك في المعنى ، لأنها مشتركة من حيث لفظها فقط، أما الألفاظ المترادفة فعلى عكس ذلك، هي متباينة من حيث اللفظ مشتركة في المعنى .

يركز الفارابي كثيراً على العلاقة ما بين اللفظ والمعنى لأن هذه المسألة كانت محور جدال، بل نزاع في عصره، ويتضح لنا ذلك أكثر في النص التالي حيث يشرح كيف تتركب الألفاظ في الجمل:

«ويجري ذلك بعينه في تركيب الألفاظ ، فيحصل تركيب الألفاظ شبيهاً بتركيب المعاني المركبة التي تدل عليها تلك الألفاظ المركبة، ويجعل في الألفاظ المركبة أشياء ترتبط بها الألفاظ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظ دالة على معانٍ مركبة ترتبط بعضها ببعض، ويُتحرى أن يجعل ترتيب الألفاظ مساوياً لترتيب المعاني في النفس» (10).

إن الفارابي يعيد ترتيب العلاقة بين اللفظ والمعنى على أساس برهاني ينطلق من الواقع القائم ويجعله السلطة العليا التي تحكم آراءه. وقد دفعته ملاحظته حول كيفية حدوث الحروف والألفاظ والكلام في الأمم إلى أن الأسبقية هي دائماً للمعنى على اللفظ، ولا يختلف الأمر في الألفاظ المفردة عنه في الألفاظ المركبة، وذلك خلافاً لما يذهب إليه البلاغيون من القول بأسبقية اللفظ على المعنى، أو القول - في أحسن الأحوال - بحدوثهما على التساوق (11).

وفي حديثه عن التراكيب يرى أنها تتركب عن الأسماء والكلم (أي الأفعال) والحروف (الأدوات)، وأن:

«الألفاظ المفردة قد يتركب بعضها مع بعض أصنافاً من التركيب كثيرة،...، إنما نحتاج منها إلى صنف واحد من أصناف التركيب وهو

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

أن الاسمين قد يتركبان تركيباً يصير به أحدهما صفة والآخر موصوفاً وذلك مثل قولنا : زيدٌ ذاهب... فإن هذين تركبا تركيباً صار به أحدهما صفة والآخر موصوفاً، فزيد هو الموصوف وذاهب صفة، واللفظ المركب هذا التركيب هو كل ما يليق أن يقرن به حرف (إنّ) المشددة، فيكون الكلام تاماً مفهوماً مثل قولنا : إنّ زيداً ذاهب ،...، والصفة من هذين كل ما صلح أن يقرن به قولنا (هو) مثل : زيد هو ذاهب، فإن كل ما جاز أن يُردف بعد حرف (هو) وتقدم قبله حرف (هو) فهو صفة،...، وبعض الناس يسمون الموصوف المسند إليه ويسمون الصفة مسنداً، وربما سماوا الصفة الخبر والمخبر به، والموصوف المخبر عنه . وقد يتركب هذا التركيب من اسم وكلمة مثل قولنا : زيد يمشي . وكل واحد من هذه الأقاويل هو متركب عن لفظين هما جزءان أحدهما صفة والآخر الموصوف» (12).

الفارابي في النص السابق يشرح الجملة الكونية والجملة الاسمية التي يكون خبرها فعلاً، ونجده يسمي الأشياء بأسمائها المنطقية (الصفة والموصوف)، ثم يبين أن لهذه الأسماء مصطلحات مقابلة في علم النحو (المسند والمسند إليه ... المخبر به والمخبر عنه)، ولكن هدفه ليس شرح الجوانب النحوية لهذه التراكيب، وإنما بيان العلاقة بين الألفاظ المركبة في اللفظ وبين معانيها المترتبة في الذهن، يقول:

«فكما تقترن هاتان اللفظتان في اللسان كذلك يقترن معنيهما جميعاً في النفس، واقتران معنيهما في النفس يشبه اقتران هاتين اللفظتين في اللسان» (13).

يتضح المنطق في التسلسل الذي يتبعه الفارابي مبتدئاً بالألفاظ ليصل إلى التراكيب، كما يتضح في هدفه من معالجة هذه المسائل اللسانية، فهو يرمي إلى حل إشكالية العلاقة بين اللفظ والمعنى بالتأكيد دائماً على أن الأسبقية يجب أن تكون للمعنى وأن اللفظ تابع

له، وبالتالي فإن العلاقة المنطقية التي تقوم بين الصفة والموصوف عندما يتركبان هي نتيجة لعلاقتهما المنطقية في الذهن.

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن التشابه الذي قد يقع بين التسمية المنطقية والتسمية النحوية ناتج عن سعي الفارابي إلى التبسيط في الشرح ليصل إلى صياغة المصطلح الفلسفي العربي.

ولا نجد الفارابي يحتكم في آرائه إلى نصوص سابقة، بل يستند إلى الواقع فيلاحظ أن هناك أسبقية زمنية للمشار إليه على الإشارة، وبمعنى آخر: إن المعطى الحسي سابق على صورته الذهنية، ولكن هذه الصورة الذهنية سابقة على الإشارة المعبرة عنها.

إن نظام اللغة ما هو إلا محاكاة لنظام المعاني في الذهن. ونظام المعاني الذهنية هو محاكاة لنظام الأشياء في الطبيعة، وإذا كانت الألفاظ والتصويبات تختلف من أمة إلى أخرى، وتختلف بالتالي اللغات فإن المعاني والمعقولات تبقى واحدة عند جميع الناس، لأن مصدر المعاني الأشياء الحسية والأفعال⁽¹⁴⁾.

يتابع الفارابي تحليله البرهاني لما سماه (مراحل حدوث ألفاظ الأمة واكتمالها)، فيقول:

«فإذا استقرت الألفاظ على المعاني التي جعلت علامات لها،... صار الناس بعد ذلك إلى النسخ والتجوز في العبارة بالألفاظ، فعبر بالمعنى بغير اسمه الذي جعل له أولاً، وجعل الاسم الذي كان لمعنى ما راتباً له دالاً على ذاته عبارة عن شيء آخر متى كان له به تعلق ولو كان يسيراً إما لشبه بعيد أو لغير ذلك، من غير أن يجعل ذلك راتباً للثاني دالاً على ذاته، فيحدث حينئذ الاستعارات والمجازات واعتمد بلفظ معنى ما عن التصريح بلفظ المعنى الذي يتلوه متى كان الثاني يفهم من الأول، وبألفاظ عن معان كثيرة يصرح

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

بألفاظها عن التصريح بألفاظ معانٍ آخر إذا كان سبيلها أن تقرن بالمعاني الأول متى كانت تفهم الأخيرة مع فهم الأولى، والتوسع في العبارة بتكثير الألفاظ وتبديل بعضها ببعض وترتيبها وتحسينها» (15).

ثم يشرح الفارابي حدوث الصنائع وأولها الخطبية ثم الشعرية، لأن فطرة الإنسان - كما يقول - تقوم على تحري النظام من كل شيء. ويشتغل أهل تلك الأمة برواية الخطب والأشعار والأخبار ويكون الرواة هم :

«فصحاء تلك الأمة وبلغاؤهم،...، الذين يركبون لتلك الأمة ألفاظاً كانت غير مركبة قبل ذلك ويجعلونها مرادفة للألفاظ المشهورة،...، وهم الذين يتأملون ألفاظ هذه الأمة ويصلحون المختل منها،...، فتصير عندها ألفاظ الأمة أفصح مما كانت عليه فتكتمل عند ذلك لغتهم ولسانهم» (16).

وعندما يتداولون هذا الحفظ خلفاً عن سلف إلى أن يكثر عليهم يحوجهم ذلك إلى التفكير في طريقة تسهل عليهم الحفظ فتستنبط الكتابة، وتبدأ مختلطة ثم تتحسس شيئاً فشيئاً...

«فيدونون بها في الكتب ما عسر حفظه عليهم وما لا يؤمن بأن ينسى على طول الزمان وما يلتمسون إبقائها على من بعدهم، وما يلتمسون تعليمها وتفهمها من هو ناء عنهم في بلد أو سكن آخر» (17).

نجد الفارابي هنا يستخدم مصطلح علم اللسان عندما يتجه أهل تلك الأمة بعد ذلك إلى جمع اللغة. ويقصد به: حفظ مفردات اللغة، وهذا المفهوم أقرب إلى ما يعرف اليوم بعلم صناعة المعاجم (Lexicology)، يقول:

«ثم يرى أن يحدث صناعة علم اللسان قليلاً قليلاً بأن يتشوق إنسان إلى أن يحفظ ألفاظهم المفردة الدالة بعد أن يحفظ الأشعار والخطب والأقاويل المركبة، فيتحرى أن يفرد لها بعد التركيب، أو أراد التقاطها بالسماع من جماعتهم ومن المشهورين باستعمال الأفصح من ألفاظهم،...، ومن قد عني بحفظ خطبهم وأشعارهم،...، وقد يجب لذلك أن يعلم من الذين ينبغي أن يؤخذ عنهم لسان تلك الأمة» (18).

ولا يكتفي الفارابي بتعليل أسباب حدوث علم اللسان وإنما يزيد على ذلك بأن يحدد معايير لصحة الأخذ بالسماع فيقول:

«إنه ينبغي أن يؤخذ عن الذين تمكنت عاداتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم تمكناً يحصنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركبة عن حروفهم وعن النطق بها، ممن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم أو ممن سمعها وجفا ذهنه عن تخيلها ولسانه عن النطق بها. وأما من كان لسانه مطواعاً على النطق بأي حرف شاء مما هو خارج حروفهم،...، فإنه لا يؤمن أن يجري على لسانه ما هو خارج عن عاداتهم الممكنة الأولى. فيعود ما قد جرى على لسانه، فتصير عبارته خارجة عن عبارة الأمة ويكون خطأً ولحناً وغير فصيح. فإن كان مع ذلك قد خالط غيرهم من الأمم وسمع ألسنتهم أو نطق بها كان الخطأ منه أقرب وأحرى» (19).

وهنا يرى الفارابي أن سكان البادية أشد تمسكاً بعاداتهم اللغوية الأولى وأن سكان المدن والقرى أشد انقياداً للتأثر بالأمم الأخرى، ويبرر ذلك بقوله:

«ولما كان سكان البرية في بيوت الشعر أو الصوف والخيام والأقبية من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكّن بالعادة فيهم وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم وألفاظهم

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

وألسنتهم عن النطق بها، وأخرى ألا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشد انقياداً لفهم ما لم يتعودوه ولتصوره وتخيله،...، كان الأفضل أن تؤخذ اللغة عن سكان البراري فهم متى كانت الأمم منهم هاتان الطائفتان»⁽²⁰⁾.

إذاً يرد الفارابي أسباب التأثير بلغات الأمم الأخرى إلى العامل النفسي (وهذا مبدأ مهم من مبادئ اللسانيات النفسية)، فسكان البادية تكون طبيعتهم جافية فلا يتقبلون الاندماج بغيرهم والتأثر بهم بسهولة، لذلك فهم أكثر حفاظاً على عاداتهم اللغوية الأولى، بينما تميل نفوس سكان المدن والقرى إلى التحرر والانفتاح مما يجعلهم أكثر استعداداً لتقبل الجديد والتأثر به. ومع الزمن تتأثر ألسنتهم ويميلون إلى استخدام حروف لم تكن في لسانهم، وألفاظ وتراكيب ناتجة عن هذه الحروف، وهذا يبعد لغتهم عن الفصاحة.

ولا يكتفي الفارابي ببيان أن اللغة يجب أن تؤخذ عن سكان البادية، بل يرى أن المقيمين منهم في أوسط بلادهم أسلم سليقة وأبعد عن التأثير ممن يقيمون في الأطراف ويكونون بالتالي عرضه للاحتكاك بأقوام أخرى والتأثر بها، ويعلل ذلك - منطقياً - بقوله:

«ويتحرى منهم من كان في أوسط بلادهم، فإن من كان في الأطراف منهم أخرى أن يخالطوا مجاورهم من الأمم فتختلط لغاتهم بلغات أولئك وأن يتخيلوا عجمة من يجاورهم، فإنهم إذا عاملوهم احتاج أولئك أن يتكلموا بلغة غريبة عن ألسنتهم فلا تطاوعهم على كثير من حروف هؤلاء، فيلتجئوا إلى أن يعبروا بما يتأتى لهم ويتركوا ما يعسر عليهم، فتكون ألفاظهم عسيرة قبيحة وتوجد فيها لكنة وعجمة مأخوذة من لغات أولئك. فإذا كثر سماع هؤلاء من يجاورهم

من هذه الأمم للخطأ وتعودوا أن يفهموه على أنه من الصواب لم يؤمن تغيير عاداتهم ، فلذلك ليس ينبغي أن تؤخذ عنهم اللغة» (21).

إن الدقة والعمق اللذين يتحدث فيهما الفارابي يشيران إلى مدى اهتمامه باللغة من ناحية، وإلى سلامة فكره وذوقه من ناحية أخرى، فهو يبرر تغيير السنة الأمة عن الفصاحة باحتكاك أهلها بأمم مجاورة ممن يصعب عليهم نطق بعض الحروف فيغيرونها، ويتكرر سماع هذه الكلمات الخاطئة وفهمها على أنها صحيحة يتمكن الخطأ في النفس ويسير على اللسان. ويحدد الفارابي القبائل التي ينبغي أن تؤخذ عنها لغة الأمة مستقصياً بذلك الناحية الجغرافية والبعد عن المؤثرات الأجنبية.

وبعد أن تتم عملية جمع اللغة (التي سماها الفارابي علم اللسان) لا بد من تقنين هذه اللغة بوضع علم النحو، فبعد جمع الألفاظ وحفظ الأشعار والخطب:

« يحدث للناظر فيها تأمل ما كان متشابهاً في المفردة منها وعند التركيب، وتؤخذ أصناف المتشابهات منها وبماذا تتشابه في صنف صنف منها، وما الذي يلحق كل صنف منها، فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كلية، فيحتاج... إلى ألفاظ يعبر بها عن تلك الكليات والقوانين حتى يمكن تعليمها وتعلمها، فيعمل عند ذلك أحد شيئين: إما أن يخترع ويركب من حروفهم ألفاظاً لم ينطق بها أصلاً قبل ذلك، وإما أن ينقل إليها ألفاظاً من ألفاظهم التي كانوا يستعملونها قبل ذلك في الدلالة على معانٍ آخر غيرها، إما كيفما اتفق لا لأجل شيء، وإما لأجل شيء ما، وكل ذلك ممكن شائع، لكن الأجود أن تسمى القوانين بأسماء أقرب المعاني شبيهاً بالقوانين...، فيصيرون عند ذلك لسانهم ولغتهم بصورة صناعة يمكن أن تتعلم وتعلم، وحتى يمكن أن تعطى علل كل ما يقولون» (22).

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

ويمكننا تسمية هذه الألفاظ التي يتحدث عنها الفارابي: المصطلحات الخاصة بكل علم من العلوم، والهدف من وضع هذه المصطلحات ومن تقنين اللغة إنما هو جعلها صناعة قابلة للتعليم والتعلم. ويتبع هذا وضع القواعد اللازمة لكتابة اللغة وحفظها.

ومن مظاهر الدقة الاصطلاحية عند الفارابي أنه يميز بين كلمتين متقاربتين هما: القول والنطق، فيقول:

«والقول غير النطق به، فإن القول مركب من ألفاظ، والنطق هو التكلم، هو استعماله تلك الألفاظ والأقويل وإظهارها باللسان والتصويت لها ملتصقاً بالدلالة بها على ما في ضميره»⁽²³⁾.

وبعد هذا الحديث المفصل عن رأي الفارابي في حدوث ألفاظ الأمة وتراكيبها بعد أن أفاض في شرح الصوت وأحواله ننتقل إلى المظهر الأهم من تفكيره الفلسفي باللغة وهو المظهر الدلالي الذي طرحه في مجموعة من كتبه بسبب طبيعة عصره التي فرضت عليه التفكير دائماً بالعلاقة بين اللفظ والمعنى.

ج. المظهر الدلالي:

1. إشكالية العلاقة بين اللفظ والمعنى:

اهتم الفارابي في كتابيه (الحروف) و(الألفاظ المستعملة في المنطق) بتصنيف الأدوات الموجودة في اللغة العربية من وجهة نظر منطقيّة، فقد رأى أن التصنيف السائد لهذه الألفاظ حسب تأثيرها النحوي يجعل المعنى تابعاً للفظ، وهو يرى العكس: أن اللفظ تابع للمعنى ومن أجل ذلك صنف الألفاظ حسب دلالتها المنطقيّة والذي دفعه إلى هذا العمل الصعب إدراكه أن:

«عمليات العقل تُشرح بالألفاظ، وغالباً ما ينشأ الخطأ في الفهم من خلاف في تحديد اللفظ، أو في غموضه وتعقيده والتباسه، فينتج

ارتباط وثيق بين الفكر واللفظ يقتضي أن لا يستغني الفكر الصحيح ولا الحكم الصائب عن العلم بمعاني الألفاظ علماً دقيقاً ثابتاً» (24).

والعمل الذي قام به الفارابي هو تناول معنى اللفظة لغةً، وبعد ذلك يضيف عليها بعداً منطقياً جديداً عندما يجردها من مدلولها المحسوس (المشار إليه)، وبذلك نجح في تقريب الألفاظ المستعملة عند أهل اللغة العربية مع المعاني التي جاءت بها الفلسفة اليونانية، وهذا يفسر انتقال اللفظ الواحد من مستوى تطابقه مع الموجود الحسي خارج النفس إلى ملاءمة المعقول الذي في النفس كقولنا (أبيض) في الأول و(بياض) في الثاني، وبمعنى آخر: إن الألفاظ التي شرحها الفارابي احتفظت بدلالاتها الشائعة المعروفة التي ترتبط بالموجودات الحسية، وضمت إلى جانب ذلك المعاني المنطقية التي أتتها - في الدرجة الأولى - من الفلسفة اليونانية وتقسيمها الأشياء إلى محسوسات ومعقولات.

وقد استهلّ الفارابي كتاب (الحروف) بمقارنة بين تصنيف النحاة العرب للألفاظ إلى اسم وفعل وحرف، وتصنيف اليونانيين لها إلى اسم وكلمة وأداة، ملاحظاً أن العرب واليونان يتفقون في هذا التصنيف الثلاثي، ولكن النحاة العرب لم يهتموا بتصنيف الألفاظ حسب دورها في الجملة. وفعل الشيء نفسه في كتابه (الألفاظ المستعملة في المنطق) حيث يقول:

«إن الألفاظ الدالة؛ منها ما هو اسم ومنها ما هو كَلِم والكَلِم هي التي يسميها أهل العلم باللسان العربي الأفعال، ومنها ما هو مركب من الاسم والكلم. فالأسماء... بالجملة، كل لفظ مفرد دال على المعنى من غير أن يدل بذاته على زمان المعنى، والكلم هي الأفعال... وبالجملة، فإن الكلمة لفظة مفردة تدل على المعنى وعلى زمانه، فبعض الكلم يدل على زمان سالف مثل (كتب وضرب)، وبعضها على

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

المستأنف مثل (سيضرب) وبعضها على الحاضر مثل قولنا: (يضرب الآن) «(25).

نلاحظ أنه يسمى الزمن الذي يدل عليه الفعل تسميه منطوية بحتة، وأنه لم يقسم الأفعال إلى ماض ومضارع وأمر (كما هو معتاد في الدرس النحوي)، وإنما جعلها ثلاثة أنواع وفقاً للحالة الزمنية التي تدل عليها. ويتابع الفارابي فيحدثنا عن التراكيب:

«والمركب من الأسماء والكلم منه ما هو مركب من اسمين (زيد قائم) ومنه ما هو مركب من اسم وكلمة (زيد يمشي)» (26).

فقد وضعنا أمام نوعين من التراكيب. الأول: كوني والثاني حركي، ولم يسم الفارابي هذه التراكيب (التراكيب الاسمية) كما هو حالها بالنسبة للنحو العربي وإنما حللها من حيث طبيعة مكوناتها. وينتقل إلى حروف المعاني فيقول:

«ومن الألفاظ الدالة الألفاظ التي يسميها النحويون الحروف التي وضعت دالة على معانٍ. وهذه الحروف هي أيضاً أصناف كثيرة، غير أن العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يفرّدوا لكل صنف منها اسم يخصه، فينبغي أن نستعمل في تحديد أصنافها الأسماء التي تأدت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني، فإنهم أفرّدوا كل صنف منها باسم خاص، فصنّف منها يسمونه الخوالب، وصنّف منها يسمونه الواصلات، وصنّف منها يسمونه الواسطة، وصنّف منها يسمونه الحواشي، وصنّف منها يسمون الروابط،.... وصناعة النحو تنظر في أصناف الألفاظ بحسب دلالاتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب دلالاتها عند أهل العلوم،.... وقد يتفق في كثير منها أن تكون معاني الألفاظ المستعملة عند الجمهور هي بأعيانها المستعملة عند أصحاب العلوم،

ونحن متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ فإنما نقصد للمعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق فقط، فلذلك لا ينبغي أن يُستنكر علينا متى استعملنا كثيراً من الألفاظ المشهورة عند الجمهور دالة على معانٍ غير المعاني التي تدل عليها تلك الألفاظ عند النحويين وعند أهل العلم باللغة التي يتخاطب بها الجمهور، إذ كنا ليس نستعملها بحسب دلالتها عندهم إلا ما اتفق فيه أن كانت دلالته عند أهل هذه الصناعة بحسب دلالته عند الجمهور» (27).

لقد نبّه الفارابي في هذا النص على أمور هامة جداً، منها أن النحاة العرب لم يلتفتوا كثيراً إلى الدلالات المنطقية لحروف المعاني وكل ما قاموا به هو تصنيف هذه الحروف حسب عملها ووظيفتها في الجملة، فكان عملهم شكلياً، أما النحاة اليونانيون فقد صنفوا حروف المعاني حسب طبيعتها المنطقية، وجعلوا لها تسميات خاصة، ولا بد من اقتباس هذه التسميات عنهم لعدم وجودها في نظرية النحو العربي. ومن جهة أخرى أعلن الفارابي أن استعمال بعض الألفاظ في غير مواضعها المعروفة لدى الجمهور ليس من باب الخلط أو الخطأ، وإنما هو من باب تعدد المعاني للفظ الواحد، لأن هذا اللفظ يقوم في علم النحو بوظيفة مختلفة عن تلك التي يقوم بها في صناعة المنطق، وهذه الملاحظة على غاية من الأهمية لأنها تبين حرص الفارابي على الدقة في استعمال الكلمات في مواضعها والبعد عن اللبس والاختلاط.

وسنلاحظ في النص التالي كيف يحاول الفارابي أن يحول اهتمام اللغويين العرب من الألفاظ إلى المعاني بلفت انتباههم إلى رصد الوظيفة المنطقية للحروف داخل الجملة بدل الاقتصار على وظيفتها النحوية، وقد ركّز في حديثه على الجوانب التي تثير اهتمامهم وتوجهه إلى ما هو غائب عن مجال تفكيرهم.

2. الألفاظ الدالة:

يعرف الفارابي كل صنف من أصناف الألفاظ الدالة ويضرب الأمثلة للتوضيح:

« فالحوالم نعني بها كل حرف معجم وكل لفظ قام مقام الاسم متى لم يصرح بالاسم، وذلك مثل حرف الهاء من قوله (ضربه) والياء من قولنا (ثوبي)... ومثل قولنا: أنا وأنت وهذا وما أشبه ذلك.

والواصلات هي أصناف، فمنها الحروف التي نستعملها للتعريف (ألف ولام التعريف) ومثل قولنا (الذي) وأشباهه، ومنها الحروف التي متى قرئت بالاسم دلت على أن المسمى قد نودي باسمه ودعي (يا - يا أيها) ومنها الحروف التي تقترب بالاسم فتدل على أن الحكم واقع على جميع أجزاء المسمى (كل)، ومنها ما يدل على أنه حكم على شيء من أجزائه (بعض) وما يقوم مقامه.

والواسطة هي كل ما قرن باسم ما فيدل على أن المسمى به منسوب إلى آخر وقد نسب إليه شيء آخر (من - عن - إلى - على...).

والحوالي أصناف كثيرة، منها الحروف التي تقرن بالشيء فتدل على أن ذلك الشيء ثابت الوجود وموثوق بصحته (إن). ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه قد نفي (ليس - لا)، ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه قد أثبت (نعم)، وليس يخفى علينا أن قولنا (ليس) يرتبه كثير من أصحاب النحو في الكلم لا في الحروف... ونحن إنما نرتب هذه الأشياء بحسب الأنفع في الصناعة التي نحن بسبيلها. ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه مشكوك فيه (ليت شعري)، ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه قد حُدد حسداً (كأن - يشبه أن يكون - لعل - عسى)، ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على

أنه مطلوب معرفة مقداره (كم)، أو زمان وجوده (أين)، أو معرفة وجوده لا مقداره ولا زمانه ولا مكانه (هل)؛ إنما يقرن هذا الحرف أبداً بلفظ مركب قد أظهرت أجزاءه بأسرها أو بمركب قد أضمر بعض أجزائه، فإذاً إنما يقرن بالمركب أبداً. ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أن المطلوب من الشيء تصور ذاته فقط (ما - ما هو) فإن هذا ربما استعمل في مكان ليس، فحينئذ يكون قولنا: (ما الشيء موجود) مفهوم المعنى، ومتى استعمل حرف طلب كان باطلاً. وحرف (ما) الذي يدل به على أن الشيء مطلوب معرفة ذاته إنما يُقرن أبداً بالاسم المفرد أو ما كان بمنزلة (ما القمر؟ - ما كسوف القمر؟). ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه مطلوب معرفة صيغته وهيئته (كيف). ومن الحواشي الحروف التي متى قرنت بالشيء دلت على أنه مطلوب معرفة سببه (لم - ما بال - ما شأن).

والروابط هي أيضاً أصناف: منها الحرف الذي يقرن بألفاظ كثيرة فيدل على أن معاني تلك الألفاظ قد حكم على كل واحد منها بشيء يخصه (إمّا)، ومنها ما يقرن بالشيء الذي لم يوثق بعد بوجوده فيدل على أن شيئاً ما تالياً له يلزمه (إن كان - كلما كان - متى كان - إذا كان...).

وهذه الرباطات تضمن الثاني بالأول متى وجد الأول، فيسمى لذلك: «الرباط المضمن»...، وربما سميت هذه الحروف «شرائط». ومن الحروف المضمنة ما إنما يقرن أبداً بالشيء الذي وثق بوجوده أو بصحته فيدل على أن تالياً ما لازم له (لما - إذ): (لما جاء الصيف اشتد الحر)...، فإن هذا الحرف دل على أن الأول تضمن لحاق الثاني به بعد أن وثق بوجود الأول، فلذلك يسمى هذا الحرف «المضمن جزماً». ومنها الحرف الذي يقرن بألفاظ، فيدل على أن كل واحد منها قد تضمن مباعداً الآخر (أمّا)، فإن هذا يدل على أن الأشياء التي قرن بها قد

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

تضمنت تباعد بعض عن بعض بوجه ما ، فلذلك يسمى «الرباط المفصل». ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه خارج عن حكم سابق (لكن - لكن - إلا أن) وهذه تسمى «حروف الاستثناء». ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه غاية لشيء سبقه (كي - اللام التي تقوم مقامه) ، ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه سبب لشيء سبقه في اللفظ أو لشيء يتلوه (لأن - من أجل - من قبل) ، ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أن ذلك الشيء لازم عن شيء آخر موثوق وقد سبقه (إذن). وهذه هي أصناف الألفاظ المفردة»⁽²⁸⁾.

لقد سمى الفارابي هذه الحروف بأسماء منطقية ومنحها وظائف دلالية، فلم يعد (كأن) يفيد التشبيه - كما يقول البلاغيون - وإنما أصبح في صناعة المنطق يفيد الحدس، كما أصبح حرف (لكن) داخلاً في أحرف الاستثناء. ونبه الفارابي على نقطة مهمة: وهي أن (ليس) يصنفه النحويون في الأفعال (الكلم على حد تعبيره) أما المنطقيون فيصنفونها في الحروف الدالة.

كما ميّز بين (ما) النافية و(ما) التي تفيد الطلب (الاستفهامية)، ويبيّن أن بعض الحروف يدخل على التراكيب وبعضها يدخل على الألفاظ المفردة، وهنا يوافق النحويين فيما أقرّوه من وظائف هذه الحروف، لكنه يتميز بإضفاء الدلالة المنطقية على هذه الحروف ولا يكتفي بوظيفتها النحوية. إنه لا يشرح عملها في النصب أو الرفع أو الجر لأن هذا لا يدخل في صناعة المنطق.

وبينما نجد النحويين يسمون (إذا - كلما - لعمراً) أدوات الشرط ويكتفون بذلك، فإن الفارابي قد ميز هذه الأدوات لأنها منها المضمن ومنها الجزم ومنها المفصل، وفق الدلالة المنطقية لكل منها .

لقد فتح كتاب (الألفاظ المستعملة في المنطق) أعين النحاة العرب على عالم آخر تستعمل فيه الألفاظ بدلالاتها المنطقية لا بحسب

تأثيراتها النحوية، وأدى اطلاع النحاة العرب على علم المنطق وتقاسيمه ومصطلحاته إلى تأثر واسع ظهر أثره في مؤلفاتهم فيما بعد.

3. حروف السؤال:

وهي من الألفاظ الدالة التي شرحها الفارابي في كتابه (الحروف):

فقد عقد الفارابي أبواباً من كتابه (الحروف) ليفرق بين الدلالات المختلفة التي تفيدها حروف السؤال، إذ وجد أن منها اللغوية ومنها العلمية ومنها الفلسفية، وفي ذلك يقول:

«وحروف السؤال كثيرة: ما وأي وهل ولم وكيف وكم وأين ومتى. وهذه وجل الألفاظ قد تستعمل دالة على معانيها التي للدلالة عليها وضعت منذ أول ما وضعت، وتستعمل على معانٍ آخر على اتساع مجازاً واستعارةً، واستعمالها مجازاً واستعارة هو بعد أن تستعمل دالة على معانيها التي وضعت من أول ما وضعت. والخطابة والشعر فإن الألفاظ تُستعمل فيهما بالنوعين جميعاً، وأما الفلسفة والجدل والسوفسطائية فلا تستعمل فيها إلا على المعاني الأولى التي لأجلها وضعت أولاً»⁽²⁹⁾.

ويحدثنا بعد ذلك عن أحرف السؤال معرّفاً كل واحد منها واستعماله في السؤالات الفلسفية وكيف تكون الإجابة عليه، وسنرى في النص التالي حرف السؤال (ما) و (أي):

«غير أن حرف (ما) إنما يطلب به أن يعقل النوع المسؤول عنه في ذاته لا بالإضافة إلى شيء آخر، وأما حرف (أي) فإنما يطلب به تمييزه عن غيره»⁽³⁰⁾... «حرف (ما)... وضع أولاً للدلالة على السؤال عن شيء ما مفرد،...، وقد يقرن بحسوس،...، فالذي سبيله

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

أن يجاب به على مثل هذا السؤال هو بعض الكليات التي هي صفات
لذلك الشيء المسؤول عنه» (31).

ومثال آخر: حرف (متى): «يستعمل سؤالاً عن الحادث من
نسبته إلى الزمان المحدود والمعلوم المنطبق عليه، وعن نهايتي ذلك
الزمان المنطقتين على نهايتي وجود ذلك الحادث، جسماً كان أو غير
جسم» (32).

4. الموجود:

شرح الفارابي في إطار سعيه لوضع المصطلح الفلسفي العربي
بعض المقولات مثل الموجود. في البداية يشرح المعنى اللغوي لهذه
الكلمة واستعمالاتها في اللسان العربي:

«الموجود في لسان جمهور العرب هو أولاً اسم مشتق من الوجود
والوجدان، وهو يستعمل عندهم مطلقاً ومقيداً: أما مطلقاً ففي قولهم
(وجدت الضالّة) (وطلبت كذا حتى وجدته) وأما مقيداً ففي مثل
قولهم: (وجدت زيداً كريماً، أو لثيماً)، فالموجود المستعمل عندهم على
الإطلاق قد يعنون به أن يحصل الشيء معروف المكان وأن يُمكن منه
في ما يراد منه،... فإنما يعنون بقولهم (وجدت الضالّة) أنني علمت
(مكانها)، وقد يعنون به أن يصير الشيء معلوماً. وأما الذي يستعمل
مقيداً... فإنما يعنون به: (عرفت زيداً كريماً أو لثيماً) لا غير. وقد
يستعمل العرب مكان هذه اللفظة في الدلالة على هذه المعاني (صادفت
ولقيت) ومكان الموجود (المصادف والملقى)» (33).

وصحيح أن الفارابي قد بيّن المعنى اللغوي لكلمة الموجود لكنه
صاغ عبارته بكلمات منطقية خالصة، وبعد ذلك ذكر ألفاظاً تقابل هذه
الكلمة عند الأمم الأخرى كالفرس وشرح أنها تستعمل عندهم في
الدلالة على رباط الخبر بالمخبر عنه ارتباطاً مطلقاً من غير ذكر الزمان،

ثم يصرح بأنه لا يوجد في اللسان العربي كلمة تقابل كلمة (هست) في الفارسية، ولما كانت ضرورة في العلوم النظرية وفي صناعة المنطق رأى بعض العرب أن يستعملوا لفظ (هو) مكانها والمثال على ذلك قولهم : (هو يفعل) و(هو فعَل) و (هذا هو زيد) و(زيد هو عادل)، فكأنه يحدثنا عن الجملة الكونية التي ينبغي أن يوجد فيها ما يقابل فعل الكون في اللغات الأجنبية، ولكنه في العربية لا يظهر في البنية السطحية وإنما يظل مستتراً في البنية العميقة.

ويقول الفارابي إن العرب استعملوا (هو) في جميع الأماكن التي يستعمل فيها الفرس (هست) وأنهم جعلوا المصدر منه (الهوية).

وهناك فريق آخر أثر أن يستعمل لفظ (الموجود) في هذا الموضع، والمصدر منه (الوجود)، كما استعملوا **وُجد** و**يوجد** و**سيوجد** مكان **كان** و**يكون** و**سيكون**، وبنه الفارابي على أمر هام عندما يقول:

«وتستعمل لفظة الوجود مصدراً، ولكن ينبغي أن يتحرز من أن يُتخيّل أن معناه هو كائن من إنسان إلى آخر - وهو ما كان هذا المصدر يدل عليه عند جمهور العرب من أول ما وضع - ... ولأن هذه اللفظة بحيث ما هي عربية وبنيتها عندهم هذه البنية صارت مغلطة جداً، رأى قوم أن يتجنبوا استعمالها واستعملوا مكانها قولنا (هو) ومكان الوجود (الهوية) لأن لفظ (هو) يسمى باسم ولا كلمة في العربية ولذلك لا يمكن فيها أن نعمل منها مصدراً أصلاً»⁽³⁴⁾.

إنه يشير إلى ضرورة الفصل بين الاستخدامين اللساني والفلسفي لأن هذا الأخير مصطلح له دلالة خاصة مرتبطة بالعلم الذي يستعمل فيه - وهو علم المنطق - ولذلك لا يشير إلى المعنى المطلق أو المقيد الذي كان يفيد في الاستعمال اللساني. ويضيف الفارابي:

«أما أنا فإنني أرى أن الإنسان له أن يستعمل أيهما شاء، ولكن

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

أن يستعمل لفظ (هو) فينبغي أن يستعملها على أنها اسم لا أداة،...
تركب مبنية في جميع الأمكنة على طرف واحد آخر، وأما المصدر
الكائن فيها وهو (الهوية) فينبغي أن يستعمل اسماً كاملاً ويستعمل
فيه الطرف الأول والأطراف الأخيرة كلها؛ أي تستعمل مجردة»⁽³⁵⁾.

إنه يؤكد على ضرورة استخدام المصطلح بشكل دقيق، وعدم
الخلط بين معناه عند العامة وعند الخاصة من الفلاسفة وأصحاب
المنطق، وهذا يشير إلى وعي عميق لديه بطبيعة اللغة من جهة وبأهمية
المصطلح المنطقي الدقيق من جهة أخرى، وقد لفت هذا الأمر نظر
النحويين والبلاغيين العرب إلى أمور لم تكن في ذهنهم من قبل إذ
وجههم إلى صياغة مصطلحاتهم بدقة بالغة تضمن لهم دقة التعبير
وتضمن للمتلقي عنهم الفهم ووضوح المراد .

2. مظاهر العلاقة بين اللسانيات (النحو) والفلسفة (المنطق):

من أهم مظاهر اهتمام الفارابي بترتيب العلاقة بين النحو والمنطق
(اللفظ والمعنى) ما جاء في كتابه (إحصاء العلوم) من تعريف مفصل
لكل علم من العلوم ومعرفة أجزائه وجمله، ومن ثم تصنيف هذه العلوم
مبتدئاً بعلم اللسان يليه علم المنطق وعلم التعاليم والعلم الطبيعي
والإلهي والعلم المدني وعلم الفقه والكلام.

خصص الفارابي القسم الأول من كتابه لتعريف علم اللسان

فيقول:

«علم اللسان في الجملة ضربان: أحدهما حفظ الألفاظ الدالة عند
أمة ما وعلم ما يدل عليه شيء منها، والثاني علم قوانين تلك
الألفاظ، وعلم اللسان عند كل أمة ينقسم سبعة أجزاء عظمى: علم
الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون

مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تتركب، وقوانين تصحيح الكتابة،
وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين الأشعار» (36).

وما يهمننا من هذا التعريف أنه كان النواة التي انطلق منها
الفارابي لبيِّن التناسب القائم ما بين صناعة المنطق وصناعة النحو،
فهو يشير في التعريف إلى (الألفاظ) و(القوانين)، وإن العلاقة بينهما
بما فيها من تلازم وتكامل تمثل العلاقة بين صناعة النحو وصناعة
المنطق التي تعتمد على التداخل وتبتعد عن التعاند والتنافر. يقول:

«فصناعة المنطق تعطي بالجملة القوانين التي شأنها أن تقوم
العقل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن
أن يغلط فيه من المعقولات. وهذه الصناعة تناسب صناعة النحو، ذلك
أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى
اللسان والألفاظ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ
فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات، وتناسب أيضاً علم
العروض فإن نسبة علم المنطق إلى المعقولات كنسبة العروض إلى أوزان
الشعر» (37).

والنتيجة أن النحو ضروري في ميدانه كما أن المنطق ضروري في
ميدانه:

«قول من زعم أن المنطق فضل لا يحتاج إليه إذ كان يمكن أن
يوجد في وقت ما إنسان كامل القريحة لا يخطئ الحق أصلاً من غير أن
يكون قد علم شيئاً من قوانين المنطق كقول من زعم أن النحو فضل إذ
قد يوجد من الناس من لا يلحن أصلاً من غير أن يكون قد علم شيئاً
من قوانين النحو، فإن الجواب عن القولين جميعاً واحد» (38).

إن هذا الكلام هو رد مباشر على ما ادعاه السيرافي في مناظرته
مع متى بن يونس من أن المنطق لا حاجة إليه وأن المعرفة باللغة العربية

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

ونحوها تغني عنه. لذلك رأى الفارابي أن حل هذه المشكلة يكمن أولاً في ترتيب العلاقة بين النحو والمنطق من حيث علاقة كل منهما باللفظ والمعنى، وهذا الترتيب سيؤدي إلى حسم النزاع، ولقد لجأ الفارابي إلى معالجة المسألة من زاوية الخصوص والعموم: فالنحو خاص لأنه يتعلق باللغة، واللغات عديدة مختلفة، وبالتالي لكل لغة نحوها، أما المنطق فهو عام لأنه يتعلق بالعقل، والعقل واحد لدى الناس جميعاً، يقول:

«المنطق يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين الألفاظ، ويفارقه في أن علم النحو إنما يعطي قوانين تخص ألفاظ أمة ما، وعلم المنطق إنما يعطي قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلها» (39).

ويبرر ذلك بأنه توجد في ألفاظ الأمم أحوال مشتركة من جهة أن الألفاظ منها مفردة ومنها مركبة، ومنها موزونة وغير موزونة. أما ما يخص كل لسان فمثاله أن الفاعل في العربية مرفوع وأن المضاف إليه لا يدخل فيه ألف ولا التعريف، وهكذا نجد في كل لغة ما يميزها من غيرها من اللغات.

إن النحو والمنطق يشتركان في ناحية الموضوعات: فالمنطق موضوعه المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ، أما النحو فموضوعه الألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات، لذلك فعندما يتعرض المنطق للألفاظ فإنه يبحث في أحوالها العامة ويترك الأحوال الخاصة لعلم النحو. ويؤكد الفارابي هذا التشابه بين العلمين في كتابه (التنبيه على سبيل السعادة) حيث يقول:

«وبين صناعة النحو وصناعة المنطق تشابه ما، وهو أن صناعة النحو تفيد العلم بصواب ما يلفظ به والقوة على الصواب منه بحسب عادة أهل لسان ما، وصناعة المنطق تفيد العلم بصواب ما يعقل

والقدرة على اقتناء الصواب فيما يعقل، وكما أن صناعة النحو تقوم
اللسان حتى لا يلفظ إلا بصواب ما جرت به عادة أهل لسان ما، كذلك
صناعة المنطق تقوم الذهن حتى لا يعقل إلا الصواب من كل
شيء» (40).

هذا عن الشبه بين العلمين، وإذا وجد في النحو شيء من العناية
بالأحوال العامة فذلك عائد إلى طبيعة اللغة التي يبحث النحو
قوانينها:

«فعلم النحو في كل لسان إنما ينظر فيما يخص لسان تلك الأمة
وفيما هو مشترك له ولغيره لا من حيث هو مشترك، لكن من حيث هو
موجود في لسانهم خاصة، فهذا هو الفرق بين نظر أهل النحو في
الألفاظ وبين نظر أهل المنطق فيها: ... [لأن] المنطق فيما يعطي من
قوانين الألفاظ إنما يعطي قوانين تشترك فيها ألفاظ الأمم وبأخذها
من حيث هي مشتركة، ولا ينظر في شيء بما يخص أمة ما، بل
يوصي أن يؤخذ ما يُحتاج إليه من ذلك عن أهل العلم بذلك
اللسان» (41).

ويوضح ذلك بنص يفيد أن النحويين العرب قد قسموا الكلام في
العربية إلى اسم وفعل وحرف، أما أهل النحو في اليونان فقد قسموا
أجزاء القول إلى اسم وكلمة وأداة، فهذا الاشتراك في التقسيم موجود
في العربية واليونانية وربما في غيرها من اللسنة، فأهل النحو العربي
يدرسونه على أنه في لغتهم، واليونانيون يدرسونه على أنه في
اليونانية.

لقد بحث الفارابي العلاقة بين النحو والمنطق في أكثر الميادين
مدعاة لقيام اللبس والاشتباه بينهما: اهتمام كل منهما بالألفاظ من
الزاوية التي تهمة وتناسب أهدافه.

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

وما دعاه إلى هذا الشرح والتوضيح ضرورة تأسيس لغة اصطلاحية منطقية على غرار لغة النحاة العرب (التي تعدّ لغة خاصة ضمن اللغة العربية بما فيها من اصطلاحات خاصة)، فقد أدرك أن البحث الفلسفي لا بد أن يُقدّم له بتوضيح لساني يجعله مفهوماً ومقبولاً، ولذلك لم يكن قصده من الاستغراق في شرح معاني الألفاظ هو بيان المعاني فقط وإنما كان يريد الوصول إلى معناه المطابق للبرهان الفلسفي، وهذا النمط من الدراسة التفصيلية قد قلب نظام العلاقة بين اللفظ والمعنى عندما جعل المعنى يتصدر المقام الأول.

لقد «أراد الفارابي أن يقرب المصطلحات الفلسفية اليونانية إلى العقلية العربية الإسلامية وكان في ذلك ملتزماً إلى حد كبير بالمعاني الثابتة للألفاظ كما وجدها في العربية الفصحى، ولولا ثقافته اللغوية العميقة لما استطاع أن يحقق في هذا المجال، الذي كان جديداً في البيئة العربية، أي تقدم»⁽⁴²⁾.

إن جهوده قد تركت أثراً واضحاً في مجال تعريب المنطق وإدماجه في الذهنية العربية، وأدى التغيير الذي قام به في مجال تطوير أساليب اللغة إلى عدم شعور المتلقي العربي بالغرابة عن المصطلح الفلسفي، لأنه قد صيغ من لغته نفسها ومما يفهمه من اللسان العربي، وصار التفريق بين المصطلح اللساني وبين المصطلح الفلسفي شيئاً يسيراً بعد أن اتضح كل واحد منهما.

لقد وجد الفارابي أن تأسيس اللغة المنطقية العربية ربما يحتاج إلى نقل ألفاظ من لغة اليونان، وهنا لا يكون المقصود من نقل هذه الألفاظ هو معانيها العامة التي تدلّ عليها في لغتها، بل المعاني الاصطلاحية التي تدلّ عليها أحوالها العامة (أي معانيها المنطقية).

وبعد أن انتهى من تأسيس اللغة المنطقية الاصطلاحية أصبح من الضروري أن يدخل مجال تدريس المنطق وتثبيت أركانه في ثقافة كانت

تقوم أساساً على النحو والبلاغة، وإنما أتى إليها المنطق عن طريق الترجمة والنقل عن أمم أخرى. ولذلك بدأ بتبسيط المفاهيم المنطقية محاولاً تقريبها إلى الفهم والتصور فعرف الألفاظ الدالة على الشيء وحده وأجزائه وبيّن دور كل منها في عملية التصور وأهميته في نوع ذلك التصور.

وقد توصل إلى نتيجة هامة جداً، وهي في الوقت نفسه تعد نتيجة طبيعية لما سبق أن طرحه من أسبقية المعنى على اللفظ، حيث استنتج أن القياس يجري على مستوى المعاني وليس على مستوى الألفاظ، والسبب، أن المعاني المعقولة تترتب في الذهن وأما الألفاظ فهي تترتب على اللسان فقط، وتأتي أهمية هذا الرأي من كونه مناقضاً لما يراه أصحاب البلاغة من أن الاستنباط يعني استخراج المعنى من اللفظ، لا استخراج اللفظ من المعنى، أو بمعنى أصح: وضع اللفظ المناسب للمعنى المعقول.

إن هذا الرأي الذي طرحه الفارابي قد ترتب على فكرة هامة لاحظها وهي أن:

«الألفاظ إنما أحدثت بعد أن عُقلت الأشياء، وأن الألفاظ إنما تدل أولاً على ما عليه الأمور في العقل من حيث هي معقولة ومتى حدث للعقل فيها فعل خاص، وأنه لا ينكر أن تكون الأشياء من قبل أن يحدث فيها للعقل فعل خاص ومن حيث كانت هي أقرب إلى المحسوس قد كان يدل عليها إما بإشارات وإما بحروف وإما بأصوات وزعقات، أو بألفاظ غير متأمل أمرها ولا مدبرة من أنحاء دلالاتها. فحينئذ إما أن لا تكون تلك ألفاظ وإما أن تكون غير كاملة، فإن الكاملة منها هي التي حصلت دالة عليها بعد أن صارت معقولة بفعل للعقل فيها خاص. فلذلك يجب أن تجعل الدالة عليها وهي مفردة مثالات أولى، وباقيها مشتقة منها، مثل: (الضرب) فإنه مثال أول،

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

(والضارب ويضرب وسيضرب ومضروب وأشباه ذلك) مشتقة، وكذلك في غيرها» (43).

إن هذا النص هام جداً لأنه يطلعنا على تفكير الفارابي في أسبقية المشار إليه على الإشارة أو أسبقية الشيء المادي المحسوس على معناه في الذهن وأسبقية المعنى على اللفظ الدال عليه، ومن هنا عدّ المصدر (في اللغة، وسماه المثال الأول) سابقاً على الأفعال والمشتقات، وأن هذه الأفعال والأسماء مشتقة منه. وهكذا وظّف المنطق لخدمة اللغة وتعليل ظواهرها.

ولما كان الفكر يسبق اللغة، كان تجدد اللغات مرتبطاً بتجدد الفكر، فظهور كلمات جديدة يرتبط أولاً وقبل كل شيء بظهور أمور جديدة أو مفاهيم مستحدثة تقتضي ألفاظاً تعبر عنها. وهكذا استند الفارابي إلى الواقع وكيفية حدوث الألفاظ ليبرر رأيه في أولوية التفكير على التعبير وأسبقية المعنى على اللفظ (سواء تعلق الأمر باللفظ المفرد أو المركب).

3. معاني الشعر وعلاقتها بالألفاظ والأوزان:

لا تتوقف جهود الفارابي في تبسيط المنطق ووضع مصطلحاته، فبعد أن ينتهي من بيان العلاقة بين اللفظ والمعنى وبين النحو والمنطق نجدّه يبسط هذه المقولة في موضع آخر وهو رسالته (جوامع الشعر) حيث يسمي الأغراض الشعرية (المعاني) ويرى أن الشعر:

«إنما يصير أكمل وأفضل بألفاظ محدودة إما غريبة وإما مشهورة. وبأن تكون المعاني المفهومة عن ألفاظها تحاكي الأمور التي فيها القول. وأن تكون بإيقاع، وأن تكون مقسومة إلى أجزاء، وأن تكون أجزاءها محدودة العدد، وأن يكون ترتيبها في كل وزن ترتيباً

محدوداً، وأن يكون ترتيبها في كل جزء هو ترتيبها في الآخر، فإن بهذا تصير أجزاؤها متساوية في زمان النطق بها، وأن تكون ألفاظها في كل وزن مرتبة ترتيباً محدوداً، وأن تكون نهاياتها محدودة، إما بحروف بأعيانها أو بحروف متساوية في زمان النطق بها... ثم أن تكون ملحّنة» (44).

لم يترك الفارابي ناحية تتعلق بصياغة الشعر إلا ذكرها، فرأى ضرورة التناسب بين الألفاظ والأغراض، وأهمية أن تكون الألفاظ قوية معبرة، ثم الوزن وضرورته، والقافية التي سماها (النهايات). والغريب في الأمر أن فيلسوفاً كالفارابي شغلته قضايا المنطق وحدوده يجد وقتاً يفرد رسائل خاصة تبحث في أمور الشعر وأوزانه وقوافيه.

ولم يكتف بذلك بل وضّح أن اليونانيين قد أفردوا لكل غرض وزناً خاصاً، وهذا زيادة في الدقة والتنظيم لتحقيق التناسب الكبير بين المعاني وقوالها التي تعبّر عنها.

ويدفعه حبه للدقة واهتمامه بأركان الحضارة والعلم إلى تأليف كتابه الضخم في الموسيقى (كتاب الموسيقى الكبير) وبيّن في بدايته، المدخل إلى صناعة الموسيقى، أن هناك وجه شبه بين الألحان والأنغام وبين الشعر ذلك أن:

«الألحان بمنزلة القصيدة والشعر، فإن الحرف أول الأشياء التي منها تُلْتَمَأ ثم الأسباب ثم الأوتاد، ثم المركبة عن الأوتاد والأسباب، ثم أجزاء المصاريع ثم المصاريع ثم البيت، وكذلك الألحان: فإن منها التي تأتلف منها ما هو أول ومنها ما هو ثوانٍ إلى أن يُنتهى إلى الأشياء التي هي من اللحن بمنزلة البيت من القصيدة، والتي منزلتها من الألحان منزلة الحروف من الأشعار هي النغم» (45).

فهذه الإشارة، على بساطتها ورغم أنها لم تأت بقصد الحديث

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

عن الشعر بل جاءت عرضاً أثناء حديثه عن الموسيقى والألحان، إلا أنها توضح المدى البعيد الذي شغلته مسألة الألفاظ والمعاني في فكره، إذ راح يتعرض لها بالشرح والتمثيل كلما سنحت له الفرصة، فشبه عناصر اللغة من حروف وألفاظ مفردة وتراكيب بأجزاء العمل الموسيقي، ووجه الشبه يكمن في التناسب بين هذه الأجزاء، وإن دلنا هذا على شيء فإنه يدلنا على تركيز الفارابي على الدقة والتنظيم بين العناصر لأنها تؤدي إلى كمال في معانيها التامة المركبة عنها.

4. النتيجة:

وجدنا الفارابي، من خلال النصوص التي استعرضناها، يسعى لعقد الصلح وإحلال الوئام بين علم النحو وعلم المنطق في وقت كان فيه الجدل يتزايد حول إمكانية الاستغناء بأحدهما عن الآخر، فكان المناطقة يرون علم المنطق هو الأهم، بينما يرى النحويون العكس.

وقد نجح الفارابي في توضيح الصلة بين هذين العلمين حين بين أن كلاهما يهتم بالألفاظ، إلا أن المنطق يبحث في الألفاظ العامة، بينما يتجه النحو لدراسة الألفاظ الخاصة بلغة معينة، ومن هنا لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر. ولم يصل الفارابي إلى هذه النتيجة إلا بعد أن بحث طويلاً في تكون اللغة وائتلاف أصواتها مشكّلة الألفاظ، وترتيب الألفاظ في جمل تبعاً لترتيب المعاني في النفس بحيث تتشابه الألفاظ مع المعاني، وكان في ذلك كله يدور حول نقطة مركزية هي: «أسبقية المعنى على اللفظ»، فقد توصل من خلال استقراء الواقع إلى أن الموجودات تسبق مسمياتها، وأن تصور هذه الموجودات أو معانيها في الذهن يسبق اللفظ الذي يعبر عنها، ونظراً لذلك فقد قام بترتيب الألفاظ من ناحية دلالاتها المنطقية لا من ناحية وظائفها النحوية ليؤكد

أن اللفظ تابع للمعنى، وقاده هذا الحكم إلى نتيجة أخرى، وهي أن القياس والعمليات الاستدلالية العقلية إنما تتم أولاً على مستوى المعاني الذهنية، لأنها الأسبق، وبعد ذلك يعبر عنها بالألفاظ المرتبة على اللسان.

ولم يقتصر الفارابي في بحثه على المظاهر الصوتية والتركيبية والدلالية، بل تطرق أيضاً للمظهر الصرفي، فكان أول من استعمل المصدر الصناعي فقال بالإنسانية من الإنسان، والرجولية من الرجل، وأسهم هذا في ظهور مصطلحات جديدة.

إن الأهمية البالغة لفكر الفارابي تنبع من الجهد الضخم الذي بذله في محاولة نقل الثقافة العربية من اتجاه الاهتمام الزائد بالألفاظ وتقديمها واعتبارها أصل المعاني إلى اتجاه مقابل ينطلق من المعنى ويعتبره الأصل الذي تتولد عنه الألفاظ، وكانت هذه الخطوة نقلة كبيرة في تاريخ الفكر العربي أدت إلى تغلغل المنطق في جوانبه المتعددة، مما أدى بدوره إلى تقلص مساحة البساطة التي كانت تسيطر على الفكر النحوي العربي، ولجعله أكثر التزاماً بحدود المنطق وقيوده.

وكان من أبرز مظاهر تأثر الحياة العربية بالمنطق ما اتضح في علم النحو (بتعقله) من الدقة في المصطلحات وضبط القواعد ومحاولة إيجاد علة لكل شيء. وقد اتضح فيما بعد أن لا تعارض بين المنطق والنحو وأن كلاهما بحاجة إلى الآخر. فإذا كان النحو بحاجة للمنطق لتنظيم علاقاته الداخلية، فإن المنطق أيضاً يحتاج للغة واضحة محكمة تتحمل عبء التعبير عن مصطلحاته بطريقة تجمع إلى الإيجاز الدقة والاستقصاء.

إن الفكر الإنساني يتجه اليوم نحو التكامل بعد أن تحول العالم إلى قرية صغيرة، وينبغي أن نستفيد من الفكر المشرق الذي أتى به

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

فلاسفتنا منذ وقت قديم لنوظف كل نقاط اللقاء والتواصل بين العلوم على اختلافها للوصول إلى ثقافة تتحقق فيها خصوصية كل علم بما يخدم المصلحة العامة للإنسانية.

1. الإحالات والهوامش

- (*) أستاذ اللسانيات في قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- 1) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 134-136)، دار المشرق، بيروت، (بلا تاريخ).
 - 2) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 136) (بلا تاريخ).
 - 3) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 136) (بلا تاريخ).
 - 4) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 137) (بلا تاريخ).
 - 5) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 137-138) (بلا تاريخ).
 - 6) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 138-139) (بلا تاريخ).
 - 7) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 139) (بلا تاريخ).
 - 8) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 139-140) (بلا تاريخ).
 - 9) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 140) (بلا تاريخ).
 - 10) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 140-141) (بلا تاريخ).
 - 11) الجابري، محمد عابد: بنية العقل العربي، (1987، ص 421)، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
 - 12) الفارابي: كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، (ص 56-57) (بلا تاريخ)، دار المشرق، بيروت.

- (13) الفارابي: كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، (ص 57).
- (14) الجابري، محمد عابد: بنية العقل العربي، (1987، ص 421).
- (15) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 141) (بلا تاريخ).
- (16) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 143-144) (بلا تاريخ).
- (17) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 144) (بلا تاريخ).
- (18) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 145) (بلا تاريخ).
- (19) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 145) (بلا تاريخ).
- (20) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 146) (بلا تاريخ).
- (21) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 146) (بلا تاريخ).
- (22) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 147-148) (بلا تاريخ).
- (23) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 143) (بلا تاريخ).
- (24) الهاشم، جوزيف: الفارابي: (1968، ص 37)، (الطبعة الثانية)، منشورات المكتب التجاري، بيروت.
- (25) الفارابي: الألفاظ المستعملة في المنطق، (ص 41-42) (بلا تاريخ).
- (26) الفارابي: الألفاظ المستعملة في المنطق، (ص 42).
- (27) الفارابي: الألفاظ المستعملة في المنطق، (ص 42-44) (بلا تاريخ).
- (28) الفارابي: الألفاظ المستعملة في المنطق، (ص 44-56) (بلا تاريخ).
- (29) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 164) (بلا تاريخ).
- (30) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 183) (بلا تاريخ).
- (31) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 166) (بلا تاريخ).
- (32) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 62) (بلا تاريخ).
- (33) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 110) (بلا تاريخ).
- (34) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 114) (بلا تاريخ).
- (35) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 114-115) (بلا تاريخ).
- (36) الفارابي: إحصاء العلوم، (1968، ص 57-58) (الطبعة الثانية)، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة.

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

- 37) الفارابي: إحصاء العلوم، (1968، ص 67).
- 38) الفارابي: إحصاء العلوم، (1968، ص 74).
- 39) الفارابي: إحصاء العلوم، (1968، ص 76).
- 40) الفارابي: كتاب التنبيه على سبيل السعادة، (1987، ص 80)، (الطبعة الثانية)، دار المناهل، بيروت.
- 41) الفارابي: إحصاء العلوم، (1968، ص 77).
- 42) عفيفي، زينب: فلسفة اللغة عند الفارابي، (1997، ص 111)، دار قباء، مصر.
- 43) الفارابي: كتاب الحروف، (ص 74) (بلا تاريخ).
- 44) الفارابي: جوامع الشعر، (1971، ص 171)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
- 45) الفارابي: كتاب الموسيقى الكبير، (ص 85) (بلا تاريخ)، دار الكتاب العربي، القاهرة.

2. المصادر والمراجع:

1. أبو نصر الفارابي

- (1) إحصاء العلوم، تحقيق د. عثمان أمين، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1968م.
- (2) جوامع الشعر (ضمن كتاب: تلخيص كتاب أسطو في الشعر لابن رشد)، تحقيق د. محمد سليم سالم، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، 1971م.
- (3) كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، بلا تاريخ.
- (4) كتاب التنبيه على سبيل السعادة، تحقيق د. جعفر آل ياسين، الطبعة الثانية، دار المناهل، بيروت، 1987م.
- (5) كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، بلا تاريخ.
- (6) كتاب الموسيقى الكبير، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة د. محمود أحمد حفني، دار الكتاب العربي، القاهرة، بلا تاريخ.

2. جوزيف الهاشم:

الفارابي (أعلام الفكر العربي)، الطبعة الثانية، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1968م.

3. زينب عفيفي:

فلسفة اللغة عند الفارابي. دار قباء، مصر، 1997م.

4. فايز الداية:

علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق (دراسة تاريخية تأصيلية نقدية)، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1985م.

5. كمال اليازجي - أنطوان غطاس كرم:

أعلام الفلسفة العربية، الطبعة الرابعة، مكتبة لبنان، بيروت، 1990م.

العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابي

6. محمد عابد الجاهري:

بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية). الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م.

7. محمد عبد الرحمن مرحبا:

من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، منشورات عويدات - بيروت، باريس، 1983م.

8. محمود فهمي زيدان:

في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.

